

سارة الأميري: انطلاقة جديدة في تنويع القدرات الصناعية العربية



أبوظبي: «الخليج»

أكدت سارة بنت يوسف الأميري، وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة: «أن مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة، تشكل انطلاقة جديدة في تنويع القدرات الصناعية في قطاعات واعدة، ودليلاً على التزام دولة الإمارات بتعزيز دور القطاع الصناعي من خلال ربطه بالتكنولوجيا المتقدمة، لرفع الكفاءة واستحداث قطاعات جديدة، وتعزيز الاستثمارات الصناعية، بما يتيح فرصاً واعدة تنعكس على رفاهية المجتمعات».

وأضافت: «إن دولة الإمارات وانطلاقاً من رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة، تحرص على تعزيز مقومات التكامل الصناعي العربي، من خلال تنمية وتطوير صناعات متقدمة، وتشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الشقيقة، بما يخدم نمو القطاعات الاقتصادية الحيوية».

وشهد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، الأحد، الإعلان عن الشراكة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في 5 مجالات صناعية واعدة تشمل الزراعة والأغذية والأسمدة، والأدوية، والمنسوجات، والمعادن، والبتروكيماويات.

وتم توقيع الشراكة بحضور سمو الشيخ منصور، وبشر الخصاونة، رئيس الوزراء الأردني، والدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري.

ونوهت الأميري، بأن الشراكة الأردنية الإماراتية المصرية ستتيح فرصة لتحقيق نمو صناعي نوعي، وتعزز تبادل المعرفة والخبرات في العديد من المجالات الحيوية، خصوصاً من خلال زيادة الاعتماد على حلول التكنولوجيا المتقدمة. وقالت: «إن دولة الإمارات تؤمن بأهمية التعاون والشراكة الإقليمية والعالمية، لفتح آفاق تنمية جديدة في قطاع الصناعة، وهو نهج واضح لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لتحقيق الريادة العالمية ولارتقاء بالقطاعات الصناعية بحلول مئوية الإمارات 2071، التي تمثل التكنولوجيا المتقدمة فيها ركيزة أساسية داعمة لصناعات المستقبل».

وأضافت: «نسعى مع أشقائنا إلى تحقيق تكامل في الجهود، انسجاماً مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الداعمة للقطاعات الصناعية الحيوية وذات الأولوية، بتحفيز الابتكار وتبني مفاهيم وحلول الثورة الصناعية الرابعة، حيث تمتلك الدول الثلاث العديد من الموارد والمزايا التنافسية الفريدة، وتتمتع بإمكانات «واعدة لدفع النمو الاقتصادي المستدام».